قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17765) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 2 جمادى الآخرة 1448هـ - 12 نوفمبر 2026م

هل تستطيع الأحزاب العربية حقا التأثير في السياسات الإسرائيلية؟



بقلم:
د. رمزي بارود ○

حظيت نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 27 أكتوبر الماضي بالترحيب من جانب المجتمعات العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، ومن قبل ملايين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم.

ولم يتمكن أي من المعسكر اليميني بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أو معسكر منافسه – رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت – من الحصول على المقاعد الـ 61 اللازمة لتشكيل حكومة. وقد جعل هذا من المقاعد الـ 19 التي فازت بها الأحزاب العربية عنصراً بالغ الأهمية.

وفي ظل نظام سياسي مُصمَّم لتهميش الأقلية العربية فيه، لا يمكن التقليل من شأن الإنجاز الانتخابي الذي حققته «القائمة المشتركة» و«القائمة العربية الموحدة» (رعَم). فمن خلال وحدتهما النسبية، وبفضل تضافر استثنائي للظروف السياسية، بدا أن الناخبين الفلسطينيين قد نجحوا في التغلب على النظام بقواعد لعبته هو نفسه.

وقد تحقق هذا الإنجاز رغم حملات التخويف والخطاب العنصري الصريح الذي تبنته الأحزاب السياسية اليهودية الرئيسية، بما في ذلك آيزنكوت نفسه.

لقد بنى نتنياهو جزءاً كبيراً من حملته الانتخابية على هاجس استيلاء العرب على السلطة السياسية. وفي يوم الانتخابات، حذّر قائلاً: «إذا لم نستيقظ الآن، فسنجد أنفسنا أمام حكومة يقودها منصور عباس وأحمد الطيبي».

واستخدم وزير الأمن القومي المنتمي إلى اليمين المتطرف، إيتمار بن غفير، خطاباً مشابهاً؛ إذ أبدى قلقه من الإقبال العربي على التصويت، حيث صرح قائلاً: «إذا كنتم تريدون لهذه الدولة أن تظل يهودية وصهيونية، فعليكم الخروج والتصويت»، قبل أن يحذّر أنصاره قائلاً: «لا تدعوهم يفوزون».

وحتى آيزنكوت – الذي غالباً ما تصوره وسائل الإعلام الغربية كبديل أكثر اعتدالاً وأقل تشدداً من نتنياهو– رفض فكرة المشاركة في الحكم مع أحزاب عربية، معلناً: «لا أرى أي حزب عربي يتبنى مبادئي».

وإذا كان الجمود الانتخابي سيدفعه لإعادة النظر في هذا الموقف، فهذه مسألة أخرى، ناهيك وأن آيزنكوت وحلفاءه المحتملين – بمن فيهم نفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» – قد رفضوا مشاركة العرب في الائتلافات الحكومية.

تخيل حدوث أمر كهذا في ديمقراطية حقيقية؛ أن يُستبعد مكوّن سياسي بأكمله من المشاركة في الحكم لمجرد أن أفراده من السود، أو الإيرلنديين، أو المسيحيين.

هذا هو جوهر معضلة الديمقراطية في إسرائيل. فبينما تقدم إسرائيل نفسها كدولة ديمقراطية، فإنها تشنّ حروباً سياسية وقانونية ودستورية ضد مواطنيها الفلسطينيين، وتتعامل مع هويتهم ذاتها باعتبارها تهديداً للطابع اليهودي للدولة.

تاريخياً، كان هذا هو محور الخلاف الأساسي داخل المجتمعات الفلسطينية في إسرائيل: لماذا ينبغي للعرب المشاركة في انتخابات تضفي شرعية على نظام أُقيم، منذ تأسيسه، بهدف ترسيخ الهيمنة اليهودية واضطهاد الأقلية الفلسطينية؟

لننظر إلى «الكنيست» ذاته؛ إذ تنص المادة (7أ) من «القانون الأساسي» على إمكانية استبعاد قوائم انتخابية أو مرشحين إذا رفضوا الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

تخيل على سبيل المثال لو طُلب من سياسيين أمريكيين من أصول إفريقية الاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها «دولة للبيض» قبل السماح لهم بخوض الانتخابات!

في عام 2018، اتخذت إسرائيل خطوة أبعد من ذلك بإقرار «القانون الأساسي: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، الذي ينص على أن الحق في تقرير المصير القومي في إسرائيل «يخص الشعب اليهودي وحده».

لذا، ليس من المستغرب أن ترفض بعض الحركات السياسية الفلسطينية المشاركة فيما تعتبره «مسرحية سياسية»، مفضلةً الدفاع عن حقوق مجتمعاتها خارج إطار نظام برلماني مُصمَّم –في جوهره– ليكون منحازاً وغير عادل.

ومن الأمثلة على ذلك حركة «أبناء البلد»، التي لطالما دعت إلى مقاطعة انتخابات الكنيست، بدلاً من منح الشرعية للنظام السياسي الإسرائيلي.

ويشبه هذا الجدل الخلاف التاريخي بين تيار «الامتناع الثوري» – الذي يرفض المشاركة في مؤسسات يُنظر إليها على أنها تفتقر للشرعية– وتيار «المشاركة البرلمانية الاشتراكية» – الذي يرى أن رفض الانخراط في العمل البرلماني لا ينبغي أن يتحول إلى مبدأ مطلق.

وقد أضفت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة طابعاً ملحاً متجدداً على هذا النقاش. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، رغم أن بعض الأحزاب العربية ذات جذور في تقاليد يسارية، إلا أنه لا يمكن وصف أي منها بأنها «ثورية» بالمعنى الدقيق للكلمة.

شاركت القائمة العربية الموحدة (رعَم)، بقيادة منصور عباس، في الائتلاف الحكومي الصهيوني الذي ترأسه نفتالي بينيت ويائير لابيد في يونيو 2021.

وقد وضع عباس التطلعات الوطنية الفلسطينية الأوسع جانباً، مفضلاً التركيز على الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية، وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة الجريمة داخل المجتمعات العربية في إسرائيل.

وقد حصلت القائمة الموحدة الآن على ثمانية مقاعد، وأبدى عباس بوضوح استعداده للمضي قدماً في نهج التحالف ذاته.

في المقابل، حصدت «القائمة المشتركة» 11 مقعداً؛ وتتمثل أولوياتها في الإطاحة بنتنياهو، والدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتعزيز العدالة الاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

يحتاج الفلسطينيون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الوحدة. فالجميع يواجهون تهديدات استثنائية تتمثل في الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، وتسارع عمليات الضم والتطهير العرقي في الضفة الغربية، وتصاعد قمع التجمعات الفلسطينية داخل إسرائيل.

ومن خلال التوحد حول برنامج سياسي قادر على هزيمة أجندة نتنياهو اليمينية المتطرفة، وتجاوز المصالح الفصائلية الضيقة، يمكن للسياسيين العرب تحقيق ما عجزت عنه جهودهم البرلمانية السابقة، ألا وهو إجبار إسرائيل على تغيير مسارها، وكبح آلة القتل التابعة لها، وإزاحة مجرم الحرب المطلوب، بنيامين نتنياهو، عن السلطة.

ورغم أن البعض قد يصر، من منطلق مبدئي، على أن المشاركة في نظام سياسي فاسد تضفي شرعية على ذلك النظام ذاته، إلا أن التاريخ يشهد أحياناً لحظات بالغة الخطورة، تستدعي إعادة النظر حتى في مثل هذه المواقف التي يمكن تبريرها أخلاقياً، ولو بشكل مؤقت.

وفي الحقيقة، لم يعد الخيار اليوم يدور بين النقاء والخيانة، بل بين حالة الشلل – التي تتيح لحروب نتنياهو الاستمرار دون رادع – وإحداث خلل استراتيجي.

ومع ذلك، لا بد من الحفاظ على فوارق جوهرية واضحة؛ فاستبدال نتنياهو لا يعني التحرير. فآيزنكوت ليس صانع سلام، بل هو صهيوني ملتزم، ولا يجد الفلسطينيون في سجله العسكري أو مواقفه السياسية ما يدعوهم إلى توقع تحقيق العدالة. كما أن تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة لن يمحو جرائم الدولة، ولن يؤدي إلى تفكيك نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) القائم.

إن ما قد يجلبه تغيير كهذا هو زعزعة التحالف الذي مكن نتنياهو وبن غفير وسموتريتش من تنفيذ أجندتهم القائمة على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والضم، وهو ما قد يؤدي – ربما – إلى إبطاء قدرة إسرائيل على ممارسة العنف بالمستوى الذي نشهده حالياً.

أما التغيير الحقيقي، فلا يمكن تحقيقه إلا من خلال وحدة فلسطينية فعلية ومقاومة على كل الجبهات، إلى جانب تضامن عالمي مستدام، ومساءلة قانونية، وعمل سياسي جاد وفعال.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

كيف شكلت وسائل النقل وجدان البيت الخليجي؟



بقلم:
عبدالهادي الخلاقي

لا يمكن قراءة تاريخ منطقة الخليج العربي بمعزل عن حركة الإنسان وتنقله، فالمتأمل في مسيرة هذه المنطقة يدرك أن وسائل النقل عبر العصور لم تكن مجرد أدوات لوجستية لنقل البضائع والركاب بل كانت بمثابة الشرايين الحية التي طوت المسافات وصهرت الثقافات وحوّلت الجغرافيا القاسية إلى جسور ممتدة من المحبة والمصاهرة والقرابة الأخوية بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

في البدء كان البحر هو الحاضن الأول لملامح هذه الهوية المشتركة حيث مثلت السفن البحرية التقليدية كالبوم والسنبوك والجالبوت وغيرها من السفن الشراعية الرابط الأول الذي جمع أبناء الخليج في رحلات الغوص الكبرى بحثاً عن اللؤلؤ، أو في رحلات التجارة نحو السواحل البعيدة على ظهر تلك السفن والتي بفضلها تلاشت الحدود الجغرافية لتتأسس روح الجسد الواحد في وقت مبكر من تاريخ منطقة الخليج العربي.

وعلى الضفة الأخرى كانت الراحلة تقطع الفيافي والصحاري الممتدة براً حيث تحدت قوافل الإبل قسوة الطبيعة لتصل شرق الجزيرة العربية بغربها وشمالها بجنوبها، هذه الرحلات الشاقة لم تكن بدافع التجارة والبحث عن الكلأ فحسب، بل كانت قنوات اتصال حيوية عززت الامتداد الأسري والقبلي وجعلت من عائلات الخليج نسيجاً اجتماعياً متشابكاً وعابراً للرمال.

ومع دوران عجلة التنمية وظهور النفط والمركبات الآلية وتعبيد الطرق شهدت المنطقة نقلة نوعية غيرت وجه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، فلم يعد الانتقال بين الأقطار الخليجية يتطلب أياماً وشهوراً بل أصبح مسألة ساعات معدودة، هذا التطور أتاح للعائلات الخليجية مرونة غير مسبوقة في التواصل المستمر وتبادل الزيارات في الأعياد والمناسبات مما عمق القواسم المشتركة وترجم شعار خليجنا واحد إلى واقع يومي يعيشه المواطن الخليجي.

وفي مرحلة تاريخية فارقة جسد افتتاح جسر الملك فهد في ثمانينيات القرن الماضي بين البحرين والسعودية إنجازاً تاريخياً وحضارياً وأيقونة هندسية فريدة غيرت خريطة المنطقة؛ حيث نجح هذا المشروع الاستراتيجي الفريد في ربط الجزر بالبابسة معلناً بذلك اكتمال الحلقة التاريخية التي ربطت جميع دول مجلس التعاون بشبكة طرق برية موحدة ومستدامة، عندما اكتملت الحلقة التاريخية بافتتاح جسر الملك فهد ليربط جزر البحرين بالبابسة والواحات في الشقيقة السعودية ولم يجد هذا الحدث صوتاً ينبض بمشاعره أعمق من صوت الشاعر والأديب والدبلوماسي الراحل الدكتور غازي القصيبي الذي لم ير في هذا الجسر مجرد صخور وخرسانة وممر للمركبات والشاحنات بل رأه معابر وجدانية تلم شمل القلوب قبل الأجساد وتحول إلى رمز حي لالتحام الشعوب وشريان اجتماعي تدفقت عبره آلاف العائلات يومياً بين ضفتي البلدين الشقيقين، مما رسّخ عرى المصاهرة والنسب وعكس عمق العلاقات الأخوية الراسخة بين البحرين والشقيقة الكبرى السعودية وبقية دول المجلس.

إن هذا التاريخ الطويل والممتد من السفينة والراحلة وصولاً إلى السيارة والجسر ليس مجرد قصة لتطوير البنية التحتية بل هو توثيق لأواصر من المحبة والانتماء والعلاقات الإنسانية التي نمت وتطورت بتطور وسائل النقل من قديمها الى حديثها.

واليوم تشرع دول مجلس التعاون في كتابة فصل جديد من هذه الملحمة من خلال الاتفاق على إنشاء مشروع سكة قطار الخليج الذي يربط بين دول المجلس، هذا المشروع الواعد لا يهدف فقط إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، بل يأتي ليعيد إحياء تلك المسارات التاريخية القديمة بروح العصر مؤكداً أن مسيرة الترابط الخليجي ماضية في طريقها مستندة إلى إرث ماض عريق وحاضر مزدهر ومستقبل واعد يجمع شعوبَ المنطقة في بيت واحد لا تنفصم عراه وكما أسس الأجداد والآباء أواصر وروابط المحبة والتعاون فيما بينهم سيُكمل الأحفاد هذه المسيرة ويخطّون بعزم وثبات ملامح عصر جديد، يلتقي فيه عبق التاريخ بآفاق الابتكار والتطور، ولن تكون هذه السكة الحديدية مجرد شريان للنقل والتجارة فحسب بل ستغدو جسراً حياً يرسخ روابط الدم والمصير المشترك ويسير بالمنطقة نحو آفاق أرحب من التكامل والازدهار لتظل راية التعاون الخليجي خفاقة تُثبت للعالم أجمع أن وحدة هذه الشعوب هي مصير وليست خياراً، وأنها تشكل مستقبلا يزدهر بسواعد أبنائه.

نحو بناء شراكة استراتيجية تحفظ التوازن البيئي



بقلم:
د. فاطمة ناصر العالي

في مواقف السيارات المقابلة لمكاتب البريد القديمة في المنامة، والمعروفة بمواقف الريجنسي، كانت تقف خمس أشجار قديمة باسقة، اعتدنا رؤيتها منذ طفولتنا، وأصبحت جزءًا من ذاكرة المكان ومشهده المألوف. وكانت أغصانها تحتضن الطيور، ومنها طائر البلبل أبيض الأذن، وخلال إحدى زياراتي لسوق المنامة القديم، كانت صدمتي كبيرة عندما رأيت تلك الأشجار وقد قطعت جميع سيقانها، ولم يتبق منها سوى جذوعها، وأعتقد أن ما حدث تَمهيد لإزالتها بالكامل، وأتمنى ألا يتم ذلك، وأن تبقى هذه الأشجار شامخة كما كانت، بعدما اعتدت أن أركن سيارتي بجانبها، وأجد في ظلالها مشهدًا يضفي على المكان شيئًا من الجمال والحياة. توقفت أمام ذلك المشهد أدرك أن فقدان هذه الأشجار لا يعني غياب منظر أخضر فحسب، بل قد يعني فقدان موائل طبيعية وذاكرة مكان، وتفصيل من تفاصيل حياتنا، فالتنمية الحضرية لا ينبغي أن تكون على حساب الطبيعة، بل إن التطوير الحقيقي هو الذي يوازن بين احتياجات الإنسان، وحق البيئة في البقاء، ويبحث عن حلول تحافظ على الأشجار القائمة متى ما كان ذلك ممكنًا. فبعض الأشجار لا يمكن تعويضها بمجرد غرس شتلات جديدة؛ لأنها تحتاج إلى سنوات طويلة لتستعيد ما كانت توفره من ظلال وامتداد وأثر بيئي، ولأنها قد تكون وطنًا صغيرًا لكائنات لا صوت لها، تبحث بين أغصانها عن مأوى وأمان.

ومن هنا يبرز سؤال يتجاوز حدود المكان: إذا كان غرس الأشجار استثمارًا في الحياة والمستقبل، أليس الحفاظ على الأشجار القائمة، ولا سيما المعمرة منها، أولوية تسبق التفكير في إزالتها، وذلك لما توفره من موائل للطيور، ومنها البلبل البحريني، وما تؤديه من دور في حفظ التوازن البيئي، وصون التنوع الحيوي في مملكة البحرين. ولعل هذا المشهد يعيد إلى أذهاننا تساؤلًا أوسع: هل ندرك فعلًا ما تملأه الأشجار في حياتنا، وما الدور الذي تؤديه في المحافظة على التنوع الحيوي؟

ففي خضم وتسارع الحياة وتزايد التوسع العمراني، ربما لا نلتفت كثيرًا إلى الأصوات الصغيرة التي تمنح بيئتنا روحًا وجمالًا، ومن بينها تغريد البلبل البحريني أبيض الأذن، الذي كان شَكل جزءًا من منظومة المشهد الطبيعي في البحرين.

لقد اعتدنا أن نرى الطيور تحلق بين الأشجار، وتبني أعشاشها في أحضان الطبيعة. وهنا يتبادر لأذهاننا أسئلة مهمة، وهي ماذا يحدث لهذا الطيور عندما تتراجع المساحات الخضراء؟ وأين سنجدها عندما تختفي الأشجار التي اعتادت أن تتخذ منها موطنًا لها؟ وهل يمكن أن نتخيل بيئة بحرينية تزداد فيها المباني والطرق، بينما يقل فيها صوت الطيور وتغريدها؟ إن هذه التساؤلات تقودنا إلى حقيقة بيئية مهمة، وهي أن الأشجار ليست مجرد عناصر جمالية، تزين الشوارع والحدائق، ولا يقتصر دورها على تلطيف الأجواء وتوفير الظل، بل تمثل جزءًا أساسيًا من منظومة الحياة، وموئلًا طبيعيًا لكثير من الكائنات الحية. فالشجرة توفر للطيور الغذاء والمأوى ومواقع التعشيش والراحة، ونسهم في إيجاد بيئة تساعدها على البقاء والتكاثر، ومن هنا تتجلى العلاقة بين البلبل البحريني والأشجار، فهي ليست مجرد علاقة بين طائر وغصن، بل شراكة بيئية متكاملة تظهر ترابط عناصر الطبيعية وأهمية المحافظة على توازنها.

ولعل السؤال الأهم الذي ينبغي أن نطرحه هنا: كيف يمكن أن نعيد للبلبل البحريني المساحات التي يجد فيها الغذاء والمأوى والأمان؟ إن الإجابة لا تكمن في زراعة الأشجار فحسب، بل الأمر هو أكبر من ذلك ويتعلق بعملية بناء منظومة متكاملة من الوعي والممارسات البيئية، وفي مملكة البحرين، قطعنا شوطا في هذا المجال، بفضل الجهود التي بدأت من الجهات المعنية بالتخطيط، وامتدت إلى المؤسسات التعليمية، وصولًا إلى المجتمع المحلي، بما يعزز ثقافة المسؤولية البيئية.

وجميع ما سبق من المفترض أنه أسهم في صناعة بيئة أكثر قدرة على الحفاظ على الموائل الطبيعية. ومن هنا فإن الشجرة التي تم غرسها تتحول من مجرد نبات إلى رسالة بيئية وتربوية تعلم بواسطتها الأبناء أن المحافظة على الطبيعة هي مسؤولية مجتمعية.

ومن واقع ملاحظتي الشخصية، ومما لفت انتباهي أكثر، وطرأت على بالي فكرة كتابة هذا المقال، أنني اعتدت سماع تغريد البلبل أبيض الأذن عند زيارتنا لسوق المنامة يوم الجمعة صباحًا. لكن الأمر اختلف في زيارتي الأخيرة، إذا افتقدت صوته بعد إزالة سيقان الأشجار وأوراقها. وهنا ينبغي علينا دائما قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالغطاء النباتي التأمل في العلاقة بين الغطاء النباتي واستمرار وجود الطيور في بيئتنا، ومدى تأثير إزالة هذه الأشجار في توفر الغذاء والمأوى ومواقع التعشيش. ومن هنا تبرز أهمية المحافظة على الغطاء النباتي المحلي.

وفي هذا السياق، مع توجه المملكة لزيادة الرقعة الخضراء من خلال الخُطَّة الوطنية للتشجير، التي تستهدف مضاعفة عدد الأشجار في البحرين من 1.8 مليون شجرة إلى 3.6 ملايين شجرة بحلول عام 2035م، إلى جانب التوسع في أشجار القرم. ومن هنا، فإن حماية الأشجار الموجودة لا تقل أهمية عن زراعة أشجار جديدة.

ومن المهم كذلك هنا أن نؤكد أن زيادة المساحات الخضراء، لا تعني بالضرورة عودة الطيور تلقائيًا، وإنما تهيئة الظروف التي تساعدها على الاستقرار والتكاثر، وعلى حسب توافر النباتات الملائمة ومصادر الغذاء وحمايتها من الممارسات البشرية التي تهدد بقائها. ولذلك فإن التشجير المسؤول ينبغي أن ينطلق من فهم الاحتياجات البيئية المحلية، مع مراعاة التنوع في الأنواع النباتية، وضرورة المحافظة على الأشجار القائمة؛ لذا يمكن أن نجعل نجاح أي مشروع للتشجير في المستقبل مرتبطًا أيضا، بما يضيفه من قيمة للتنوع الحيوي، وبالطبع فإن عودة الطيور، وازدياد عددها في أي موقع، هو أحد الدلائل التي يتم انطلاقًا من متابعة جودة الموائل الطبيعية.

ولعل الرسالة الأهم التي تهمنا أخيرًا، ربما نحتاج إلى أن نعيد النظر في الطريقة التي نتعامل بها مع الأشجار داخل مناطقنا ومدننا؛ فليست كل شجرة قديمة عائقًا أمام التنمية وتطوير المواقع، ولا سيما الأشجار المعمرة، التي غرست قبل تنمية الموقع يجب أن تحظى بحماية خاصة، وذلك بحصرها وتوثيقها، وإعادة النظر في إمكانية دمجها ضمن مشروعات التطوير للمواقف والطرق، بدلًا من إزالتها كلما تطلب الأمر تغييرًا على الأماكن.

كما يمكننا تخصيص مواقع خضراء صغيرة تكون مترابطة سواء داخل الأحياء أو الأسواق أو المؤسسات كافة، لتكون ملاذًا للطيور. فالتنمية الحضرية وحماية الطبيعة ليسا مسارين متعارضين، بل كلاهما يكمل المسار الآخر؛ لذا فإن حماية شجرة قديمة تعني الحفاظ على موطن طبيعي اعتادت أجيال من الطيور اللجوء إليه، إن الطموح الذي نملكه لبحرين أكثر خضرة ينبغي أن يصاحبه التنوع في الحياة الفطرية، فإن نحن زرعنا شجرة وساهمنا بحماية موائلها، فسيبقى البلبل البحريني مغردًا.

أمن الطاقة ومستقبل الاستقرار العالمي



بقلم:
محمد علي مفتي ○

لم يعد أمن الطاقة قضية اقتصادية ترتبط بتوفير النفط والغاز وضمان تدفقهما إلى الأسواق العالمية، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في معادلات الأمن القومي والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، فالمنطقة بما تمتلكه من احتياطيات ضخمة وموقع جغرافي استراتيجي، تؤدى دورًا محوريًا يساعد على استقرار الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يجعل منشآتها النفطية وممراتها البحرية عرضة للصراعات الإقليمية والدولية. ومع تصاعد التوترات السياسية والعسكرية إقليميًا وعالميًا، تتزايد المخاوف من انعكاس أي اضطراب في إمدادات الطاقة على الأسعار العالمية وعلى معدلات التضخم وعلى النمو الاقتصادي، ولهذا فإن حماية مصادر الطاقة وطرق نقلها لم تعد مسؤولية الدول المنتجة وحدها، وإنما أصبحت قضية دولية تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والحسابات الأمنية والتوازنات السياسية، بما يجعل استقرار المنطقة مرتبطًا بقدرتها على إدارة هذه التحديات مجتمعة.

يحتل الخليج العربي مكانة استراتيجية في معادلة أمن الطاقة العالمية، نظرًا إلى حجم إنتاجه من النفط والغاز وأهمية الممرات البحرية التي تمر عبرها كميات كبيرة من إمدادات الطاقة، ويأتي مضيق هرمز في مقدّمة هذه الممرات، باعتباره شريانًا حيويًا للتجارة الدولية، إذ يمكن لأى اضطراب في حركة الملاحة فيه أن يثير مخاوف واسعة بشأن توافر النفط وارتفاع أسعاره، كما أن التهديدات التي تستهدف المنشآت النفطية أو السفن التجارية قد تتجاوز آثارها حدود الدول المعنية، لتنعكس على الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد، وفي ظل هذه المعطيات تبرز أهمية تعزيز التعاون الأمني بين دول الخليج، وتطوير قدراتها الدفاعية، وحماية البنية التحتية للطاقة، إلى جانب اعتماد الدبلوماسية وسيلة لاحتواء الأزمات ومنع تحوّل الخلافات السياسية إلى مواجهات تهدّد المصالح المشتركة.

ولو نظرنا إلى الدول المستوردة للطاقة لوجدنا أن تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة تطال مختلف مفاصل الاقتصاد العالمي، إذ يؤدى ارتفاع تكاليف الوقود إلى زيادة نفقات النقل والإنتاج والتصنيع، كما يرفع تكاليف الكهرباء والسلع والخدمات في عديد من الأسواق، ومع استمرار هذه الضغوط، تتزايد احتمالات ارتفاع معدلات التضخم، وتواجه الشركات تحديات إضافية في الحفاظ على مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية، ومن ثم فإن التوترات العالمية لا تبقى محصورة في ساحات الصراع، بل تنتقل آثارها إلى حياة المجتمعات عبر بوابة الطاقة، الأمر الذى يجعل خفض التصعيد مصلحة اقتصادية دولية تتجاوز حدود الدول المتنازعة.

وفي هذا السياق تبرز المملكة العربية السعودية بوصفها أحد الفاعلين الرئيسيين في منظومة الطاقة العالمية، بفضل قدراتها الإنتاجية ومكانتها في أسواق النفط، فضلًا عن دورها في دعم استقرار الإمدادات وتعزيز التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتكتسب جهود تنويع الاقتصاد السعودي أهمية إضافية بسبب إسهامها في تقليل الاعتماد على النفط، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وخلق فرص استثمارية جديدة، بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات العالمية، كما أن الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة ورفع كفاءة الاستهلاك يتيح بناء منظومة أكثر تنوعًا واستدامة، ولا يعني التحوّل في قطاع الطاقة التخلي عن قطاع النفط والغاز، بل يعني الاستفادة من عوائده في بناء اقتصاد أكثر مرونة، ومن شأن هذا النهج أن يدعم الاستقرار ويعزز القدرة على الإسهام في أمن الطاقة الإقليمي والدولي.

لا شك أن مستقبل الاستقرار العالمي سيظل مرتبطًا بالقدرة على تحويل الطاقة من مصدر للتنافس والصراع إلى مجال للتعاون والتنمية المستدامة، وهو ما يتطلب بناء تفاهمات إقليمية ودولية تحمي البنية التحتية الحيوية، وتضمن سلامة الممرات البحرية، وتحد من استخدام إمدادات الطاقة كأداة للضغط السياسي، كما يستدعي تعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتطوير آليات مشتركة للاستجابة للأزمات، وتنويع مصادر الطاقة بما يقلل مخاطر الاعتماد على مسارات محدودة، وفي الوقت نفسه ينبغي ألا تنحصر سياسات أمن الطاقة في الاعتبارات العسكرية، بل يجب أن تشمل التنمية الاقتصادية، والأمن المائي والغذائي، وحماية البيئة، ورفع كفاءة المؤسسات، فالاستقرار الحقيقي لا يتحقق بمجرد استمرار تدفق النفط والغاز، وإنما ببناء بيئة سياسية واقتصادية قادرة على احتواء الأزمات. وعندما تتقدّم المصالح المشتركة على حسابات المواجهة، تصبح الطاقة جسرًا للتعاون لا وقودًا للصراعات.

○ كاتب سعودي.